# القذف بواسطة الرسائل الإلكترونية- دراسة مقارنة

أ. بندر بن غرم الله المالكي* د. نايف سلطان الشريف**

سلم البحث في ١٤٤٧/١/٢٢هـ اعتمد للنشر في ١٤٤٧/٢/٢٣هـ

**ملخص البحث:**

لقد أصبح العالم يواجه عددا من الجرائم المتطورة التي تختلف عن تلك الجرائم التقليدية والتي نتجت عن ذلك التطور التكنولوجي الكبير الذي اجتاح العالم بشكل مباشر على عدد من المستويات العالمية والإقليمية مما أدى إلى ظهور بعض المخاطر والجرائم التي ترتبط بهذه الظاهرة الحديثة والمتطورة ومن أبرز تلك الجرائم هي جريمة القذف بواسطة بعض الرسائل الإلكترونية التي تتم من خلال ارتكاب شخص ما أو عدد من الأشخاص جريمة تمس المصلحة الشخصية أو سمعة شخص أخر بحجة التشهير به ومن ثم نشر فكرة ما خاطئة عن ذلك الشخص أمام شخص أخر أو أمام ذلك المجتمع الذي يعيش فيه، ومن ثم تبين ضرورة سن عدد من التشريعات والقوانين التي تواجه تلك الجرائم الإلكترونية للحد منها ومواجهتها، وعليه يتطلب الأمر ضرورة وجود النص القانوني على معاقبة هذه الجرائم الإلكترونية وغيرها في كل دولة من دول العالم، ونجد أن المشرع السعودي اهتم بتلك المشكلات والجرائم وأوضح بعض العقوبات الخاصة بها، ولذلك يتطلب الأمر سن العديد من النصوص والمواد القانونية التي تسعى إلى الحد من تلك الجرائم الحديثة على مختلف أنواعها ومستوياتها.

**Abstract:**

The world has come to face a number of advanced crimes that differ from those traditional crimes, which resulted from that great technological development that swept the world directly at a number of global and regional levels, which led to the emergence of some risks and crimes associated with this modern and advanced phenomenon, and the most prominent of these crimes is the crime Defamation by means of some electronic messages that take place through the commission of a person or a number of **persons** of a crime affecting the personal interest or the reputation of another person under the pretext of defaming him and then spreading a false idea about that person in front of another person or in front of that society in which he lives، Hence, the need to enact a number of legislations and laws that confront these electronic crimes to reduce and

* باحث ماجستير تنفيذي, عمادة الدراسات العليا, بجامعة الملك عبد العزيز, المملكة العربية السعودية.

** عضو هيئة تدريس, بجامعة الملك عبد العزيز, المملكة العربية السعودية.

confront them, and accordingly it is necessary to have a legal text to punish these electronic crimes and others in every country of the world, and we find that the Saudi legislator paid attention to these problems and crimes and clarified some special penalties with it، Therefore, it requires the enactment of many legal texts and materials that seek to reduce these modern crimes of various types and levels.

**المقدمة:**

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة العديد من التطورات التكنولوجية والعلمية التي أصبحت تجتاح دول العالم، وتؤثر على العديد من الصناعات والمجالات والمؤسسات وغيرها، وأصبحت عنصرا أساسيا في حياتها اليومية، مما أدى إلى وجود تطور ونهضة في كافة المجالات الحياتية في العديد من دول العالم، ومن أهم تلك التطورات ما تقدم في تلك الثورة المعلوماتية والاتصالات، وما نتج عنها من حدوث ثورة تنموية بشرية على جميع المستويات وكافة الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية أيضاً، مما أدى إلى قدرة الشخص أن يتابع ويرصد كافة التغييرات والتطورات وكافة ما يجري في جميع أنحاء العالم حيث نلاحظ أن عملية تبادل الكثير من البيانات والمعلومات أصبحت أكثر سهولة ويسر مما حقق انتشارا واسعا للعديد من المعلومات والأخبار وغيرها من الرسائل الإلكترونية المختلفة وغيرها فيما بين الأشخاص من دولة إلى أخرى.[١]

بالتالي أصبحت تلك الثورة الإلكترونية والاستخدام الموسع لها لكافة الأشخاص والمؤسسات والهيئات ينتج عنه ضرورة سن عدد من القوانين والتشريعات الخاصة التي تهدف إلى حماية الحقوق والحريات الخاصة بالأشخاص والمؤسسات ومن ثم حماية تلك المعلومات التكنولوجية الخاصة بهم وحماية الخصوصية التي توفرها تلك الوسائل الحديثة من الرسائل الإلكترونية وغيرها من الأساليب الحديثة والأكثر تطوراً في العالم، حيث نجد أن وسائل التواصل الاجتماعي من أهم الوسائل وأكثرها استخداماً فيما بين الأشخاص في العديد من دول العالم والتي تتميز بسرعتها في التواصل ونقل المعلومات وإرسال بعض الرسائل الإلكترونية من شخص إلى أخر أو هيئة إلى أخرى أو غيرهم.[٢]

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وجود عدد من المواد القانونية التي يتم سنها في

---

[١] سريج هشام، جريمة القذف على شبكة الإنترنت، رسالة ماجستير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٨، ص١٨.

[٢] سريج هشام، جريمة القذف على شبكة الإنترنت، المرجع السابق، ص٢٣.

العديد من التشريعات القانونية والأنظمة لكي يتم حماية الأشخاص من بعض العمليات غير القانونية التي قد يتعرض لها طرف آخر, ومن أهمها القذف والسب بواسطة بعض الرسائل الإلكترونية حيث أصبح هناك بعض الجرائم والتعديات التي تختلف في صفاتها وأشكالها وآثارها تبعاً للجرائم التقليدية, ومن تلك الجرائم التقنية أو المعلوماتية عملية القذف من خلال تلك الوسائل، ونجد أن هذه الجرائم تتميز بأنها معقدة للغاية لتنوعها وسهولة ارتكابها من جانب الأشخاص مع قدرتهم على التخفي والهروب من المسؤولية العقابية والجنائية وغيرها من القواعد التي يجب أن يتم وقوعها على عاتق الأشخاص نتيجة لتلك الجريمة الإلكترونية، ولذلك يتضح أن اعتماد بعض الدول على القواعد القانونية التقليدية أصبح لا يمكن كونها تحتاج إلى تحديث تلك القوانين للوصول إلى نصوص قانونية يتم العمل بها في مواجهة ظاهرة خاصة وهي ظاهرة الإجرام الإلكتروني والاستخدام غير المشروع لهذا التطور التقني.[١]

**إشكالية البحث:**

تظهر المشكلة الخاصة بالبحث من خلال التساؤل الرئيسي المتمثل في ماهية جريمة القذف بواسطة الرسائل الإلكترونية وأهم الإجراءات القانونية المتعلقة بها في النظام السعودي والقانون المصري؟

**تساؤلات البحث:**

ويتفرع عن ذلك التساؤل الأساسي عدد من التساؤلات الفرعية ومنها:

- ما المقصود بجريمة القذف وأهم معاييرها؟
- ما هو الاختلاف المتعلق بجريمة القذف بواسطة الرسائل الإلكترونية عن شكلها بالطرق التقليدية؟
- ما هي أهم الأركان والمعايير الخاصة بتلك الجريمة كونها جريمة من الجرائم التكنولوجية والتقنية؟
- كيفية معالجة النظام السعودي لتلك الجريمة الحديثة نسبياً من خلال النصوص والمواد القانونية الخاصة بها؟
- ما هي أهم الإجراءات والنصوص القانونية الخاصة بجريمة القذف في القانون المصري؟

**هدف البحث:**

يتضح الهدف الخاص من البحث من خلال عدد من النقاط ومنها:

- التعرف على مفهوم القذف بواسطة الرسائل الإلكترونية.

---

[١] سريج هشام، جريمة القذف على شبكة الإنترنت، مرجع سابق، ص٢٥.

- توضيح الأركان الخاصة بتلك الجريمة الإلكترونية أي بمعاييرها الحديثة التي تختلف عن تلك التقليدية.
- التعرف على شكل جريمة القذف من خلال تلك الرسائل الإلكترونية.
- توضيح بعض الأركان الخاصة المتعلقة بهذه الجريمة في النظام السعودي.
- بيان عدد من القوانين الخاصة التي قامت بمعالجة هذه الجريمة في القانون المصري.

**أهمية البحث:**

تظهر الأهمية الخاصة بذلك البحث من خلال عدد من الجوانب ومنها:

**الأهمية العلمية:**

تتضح تلك الأهمية من خلال الرغبة في التعرف على واحد من الجرائم المعلوماتية التي تتم من خلال ارتكاب شخص ما أو عدد من الأشخاص جريمة تمس المصلحة الشخصية أو سمعة شخص أخر بحجة التشهير به ومن ثم نشر فكرة ما خاطئة عن ذلك الشخص أمام شخص أخر أو أمام ذلك المجتمع الذي يعيش فيه، حيث تعدت تلك الجرائم الإلكترونية التي تتميز بصعوبة الوصول إليها ومعرفة الجاني لإمكانية التخفي وراء اسم مستعار أي غير معروف وغير حقيقي لكي يتمكن من الوصول إلى تحقيق غرضه والقيام بتلك الجرائم من السب والقذف وغيرها من الجرائم التقنية التي يجب أن يعاقب عليها القانون بشكل مباشر، بالإضافة إلى معرفة وجهة نظر بعض التشريعات والأنظمة وكيفية معالجتها لتلك القضية الحديثة نسبياً والتي تختلف عن الطرق التقليدية للسب والقذف.

- **الأهمية العملية:**

تظهر هذه الأهمية من خلال محاولة التعرف على بعض المعايير العملية الخاصة بموضوع البحث والتعرف على بعض الأنظمة القانونية والقوانين التي قد عالجت تلك القضية الهامة من جريمة القذف عبر الوسائل الإلكترونية كونها من الجرائم الحديثة التي تعبر عن بعض الاستخدامات السلبية لهذه التطورات والأساليب التكنولوجية المتطورة ومن ثم التوصل إلى عدد من النتائج والتوصيات الهامة وفقاً لموضوع البحث.

**المنهج:**

سوف يتم استخدام المنهج الوصفي والمقارن حيث يعتمد **المنهج الوصفي** على جمع العديد من الحقائق والأدلة والمعلومات الخاصة بموضوع البحث وذلك للعمل على بيان مفهوم تلك الجريمة وخصائصها وكذلك فهم الآلية المتعلقة بها

وأهداف مرتكبيها وآثارها المتباينة ومن ثم التوصل إلى عدد من النتائج والتوصيات الخاصة بها وكذلك استخدام **المنهج المقارن** والذي يعمل على فهم بعض المواد القانونية الخاصة بذلك الموضوع في النظام السعودي وكذلك القانون المصري وتحليلها ومقارنتها ببعضها البعض ومن ثم التعرف على طرق معالجة تلك الجرائم التقنية والإلكترونية في تلك الأنظمة والتشريعات القانونية من وصفها وعقوبتها الخاصة وغيرها من المعايير الأخرى

**الدراسات السابقة:**

تُعد الجرائم المتصلة بالتطور التكنولوجي من الموضوعات الهامة والتي تكون حديثة نسبياً حيث ظهرت وانتشرت مع التطور التكنولوجي والتقني الموجود في العالم بشكل حالي مما تطلب وجود عدد من الإجراءات والمعايير الأكثر حداثة في القوانين الخاصة ببعض الأنظمة والتشريعات القانونية لمواجهتها والتصدي لمرتكبيها، ولذلك عملت بعض الدراسات على فهم ذلك الموضوع الحيوي ومنها:

**١ - دراسة د/أنسام سمير، جريمتي القذف والسب عن طريق الإنترنت.[١]**

لقد تناولت تلك الدراسة عددا من الجوانب الخاصة بجريمة من الجرائم الإلكترونية, التي قد يتعرض لها أحد الأشخاص, وفقاً لاستخدامه الإنترنت أو الطرق الحديثة من وسائل التواصل الاجتماعي, وغيرها من الطرق الخاصة بإرسال مجموعة من الرسائل الإلكترونية, ولذلك فإن الجرائم التكنولوجية من أهم الجرائم في الوقت الحالي, كونها تقع في نطاق واسع ومنتشر بين الأشخاص على مستوى العالم, وفي العديد من الدول, ومن ثم ينبغي على الدول أن تقوم بتشريع بعض المواد القانونية التي تعالجها. وتحد منها بشكل مباشر، ولقد هدفت تلك الدراسة في توضيح معايير ومفهوم تلك الجرائم من القذف والسب كونها جرائم تتصل بالمساس المباشر بشخصية وحرية الفرد ولذلك فإنه من حقوق الأشخاص الحصول على تلك الحريات وكذلك صون كرامتهم وعدم المساس بها بأي شكل من الأشكال.

ولكن مع تطور استخدام الوسائل التكنولوجية أصبح هناك من يستخدمها لتحقيق بعض الأغراض الغير قانونية لتحقيق أهداف شخصية، ولقد تم استخدام المنهج المقارن والذي يعمل على فهم وعرض عدد من النقاط الرئيسية الخاصة بجريمتي القذف والسب وكذلك تحليل بعض القوانين الخاصة بعدد من التشريعات التي قامت بمعالجة تلك الجرائم بشكل مباشر، ولقد تم تقسيم تلك الدراسة إلى مطلبين أساسيين ونجد أن المطلب الأول يعرض تعريف جريمة القذف والسب وأركانها، بينما

---

[١] أنسام سمير، جريمتي القذف والسب عن طريق الإنترنت، مجلة رسالة الحقوق، العدد٢، ٢٠١٥.

الثاني يبين موقف القوانين المقارنة منهم، ولقد توصلت تلك الدراسة إلى عدد من النتائج ومنها أن تلك الجرائم تعبر عن المساس المباشر بشرف الشخص المجني عليه واعتباره الشخصي، وكذلك توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات ومن أهمها ضرورة أن يقوم المشرع العراقي بتجديد وتحديث موقفه من جريمتي السب والقذف الناتجة عن تلك الوسائل الحديثة وليست التقليدية.

**التعليق على الدراسة:**

تعتبر دراسة هامة عملت على توضيح عدد من الركائز الأساسية لتلك الجرائم التكنولوجية بالإضافة إلى عرض بعض القوانين, والمقارنة فيما بينها للتعرف على دور كل منها في سن القوانين الرادعة لهذه الجرائم من عدمها.

**٢ - دراسة د/ جواهر علي، جريمة القذف والسب عبر وسائل تقنية المعلومات.[١]**

تناولت تلك الدراسة جريمة القذف وكذلك السب عن طريق وسائل التقنية المعلوماتية وذلك لعرض عدد من الأركان الخاصة بها والتعرف على آثارها على الشخص والمجتمع وإلى أي مدى يتم التعامل مع تلك الجريمة وفقاً لصعوبة التوصل إلى مرتكبيها وصعوبة إثباتها بشكل مباشر في الكثير من الأحيان، ولقد هدفت تلك الدراسة إلى توضيح عدد من الأسباب والركائز الخاصة بتلك الجرائم المعلوماتية التي تعبر عن بعض المخاطر الخاصة بهذه الوسائل الحديثة وما هي أهم الإجراءات المتعلقة بها في عدد من التشريعات وكيف يتم معاقبة ذلك الجاني أو مرتكبيها وفقاً للقانون الخاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات بشكل خاص، ولقد تم استخدام المنهج الوصفي في تلك الدراسة والذي يسعى إلى توضيح عدد كبير من الجوانب الخاصة بهذه الجريمة التي تعتبر من أشهر جرائم الوسائل التكنولوجية التي يجب التعامل معها وفقاً لعدد من الإجراءات المختصة بذلك وفقاً للقوانين والتشريعات المحددة.

بالإضافة إلى أنه تم تقسيم تلك الدراسة إلى مبحثين أساسيين ويتضح المبحث الأول من خلال عرض الجانب الموضوعي لجريمة القذف والسب عبر وسائل تقنية المعلومات، بينما الثاني يختص في توضيح الجانب الإجرائي لجريمة القذف والسب عبر وسائل التقنية والمعلومات، ولقد تم التوصل إلى عدد من النتائج ومنها تختلف جريمة القذف والسب التقليدية عن تلك التي تتم وفقاً للوسائل المعلوماتية، وكذلك تم التوصل إلى عدد من التوصيات الخاصة ومن أهمها وجود قصور تشريعي في القانون الإماراتي في الجانب الإجرائي حيث إن تلك القواعد الإجرائية التقليدية من

---

[١] جواهر علي، جريمة القذف والسب عبر وسائل تقنية المعلومات، رسالة ماجستير، جامعة الشارقة، كلية القانون، ٢٠٢٠.

الممكن أن تعرقل سير إجراءات الدعوى الخاصة بالشخص المتعرض لتلك الجريمة بشكل مباشر.

**التعليق على الدراسة:**

تعتبر دراسة ملمة بعدد من الأركان والجوانب الخاصة بجريمة القذف وكذلك جريمة السب الناتجة عن الاستخدام غير القانوني للوسائل المعلوماتية، بالإضافة إلى أنها ناقشت وضع تلك الجرائم في القانون الإماراتي.

**الجديد في دراستي:**

تهتم الدراسة الخاصة بي بتوضيح عدد من الأركان والركائز الخاصة بجريمة القذف بواسطة الرسائل الإلكترونية، والتي تعبر عن جريمة من الجرائم الإلكترونية بالإضافة إلى توضيح عدد من الإجراءات القانونية والقوانين الخاصة بكل من النظام السعودي والقانون المصري، وكيفية معالجتها لتلك الجريمة الحديثة نسبياً، ومن ثم التوصل إلى عدد من النتائج والتوصيات الخاصة.

**تقسيم البحث:**

**سوف يتم تقسيم البحث إلى عدد من المباحث والمطالب كالآتي:**

**المبحث الأول: ماهية جريمة القذف بواسطة الرسائل الإلكترونية وصورها.**

المطلب الأول: ما المقصود بجريمة القذف بواسطة الرسائل الإلكترونية.

الفرع الأول: تعريف جريمة القذف الإلكتروني في النظام السعودي.

الفرع الثاني: تعريف جريمة القذف الإلكتروني في القانون المصري.

المطلب الثاني: صور جريمة القذف بواسطة الرسائل الإلكترونية وآثارها.

الفرع الأول: أهم صور هذه الجريمة في النظام السعودي وآثارها.

الفرع الثاني: أهم صور تلك الجريمة في القانون المصري وآثارها.

**المبحث الثاني: أهم الإجراءات القانونية لجريمة القذف بواسطة الرسائل الإلكترونية في النظام السعودي والقانون المصري.**

المطلب الأول: طرق ثبوت هذه الجريمة المعلوماتية والعقوبة الخاصة بها في النظام السعودي.

الفرع الأول: أهم طرق إثبات الجريمة المعلوماتية في النظام السعودي

الفرع الثاني: العقوبة المتعلقة بهذه الجريمة في النظام السعودي

المطلب الثاني: طرق ثبوت هذه الجريمة المعلوماتية والعقوبة الخاصة بها في القانون المصري.

الفرع الأول: أهم طرق إثبات الجريمة المعلوماتية في القانون المصري.

الفرع الثاني: أهم طرق إثبات الجريمة المعلوماتية في القانون المصري.

## المبحث الأول

## ماهية جريمة القذف بواسطة الرسائل الإلكترونية وصورها

تتنوع الجرائم الإلكترونية التي تمثل ضررا كبيرا على مستخدمي هذه الوسائل الحديثة من التكنولوجيا والتي تعبر عن الاستخدام الخاطئ وغير القانوني لها، حيث أصبح العالم في الوقت الحالي لا يمكنه الاستغناء عن هذه الوسائل المتقدمة والتي تشبع عددا كبيرا من الاحتياجات والاستخدامات اليومية التي تهدف إلى تسهيل حياته اليومية بالطرق المختلفة من طريقة التواصل مع الأشخاص الآخرين بالإضافة إلى الخدمات المتطورة من الاستعمال التكنولوجي في وسائل الدفع والتوصيل والبنوك وغيرها من الاستخدامات التي استحدثها هذا التطور المرغوب فيه في الآونة الأخيرة.[١]

وعلى الرغم من توفر عدد من الاستخدامات الهامة في وسائل الإنترنت ومنها سبل التواصل مع الغير من خلال الرسائل الإلكترونية, وغيرها من الطرق التي توفر الجهد والوقت والمال وتؤدي الغرض المطلوب منها ومع ذلك يوجد بعض الآثار أو الاستخدامات غير القانونية وغير الصحيحة, منها الجرائم الإلكترونية المختلفة على سبيل المثال جريمة القذف والسب عبر الرسائل الإلكترونية ومختلف صورها التي تؤثر على بعض الأشخاص الأخرين[٢]، وسوف يعمل هذا المبحث على دراسة مفهوم هذه الجريمة وبعض الصور الخاصة بها **ويتم ذلك من خلال مطلبين على النحو التالي:**

### المطلب الأول

### ما المقصود بجريمة القذف بواسطة الرسائل الإلكترونية

تتضح العديد من الجوانب الخاصة في الجرائم الإلكترونية في الركن المادي والمعنوي لها فعلى سبيل المثال, نجد أن جريمة القذف الإلكترونية تمثل الركن المادي فيها, ويتمثل في النشاط الخاص بالجاني من سب أو قذف شخص آخر, أي الرمي بما يخدش الشرف أو الاعتبار في هذه الجريمة, والتي تعبر عن واقعة معينة على شخص ما ولكن تختلف وتتباين من خلال صورها ويكون الغرض منها واحد وهو تحقيق الأذى أو الضرر على شخص ما أو مجموعة من الأشخاص.[٣]

---

[١] سريج هشام، جريمة القذف على شبكة الإنترنت، مرجع سابق، ص٣٦.
[٢] سريج هشام، جريمة القذف على شبكة الإنترنت، مرجع سابق، ص٤١.
[٣] أنسام سمير، جريمتي القذف والسب عن طريق الإنترنت، مرجع سابق، ص١٢

بالإضافة إلى أنه يتبين أن الركن المعنوي منها يتمثل في تحقيق غرض نفسي من تشويه سمعة شخص ما أو السب أو القذف من خلال استخدام بعض الألفاظ الصريحة والدالة على عبارات السب والقذف من خلال بعض الرسائل الإلكترونية، ومن هنا يتبين أن جريمة القذف الإلكترونية من أخطر الجرائم والتي يصعب في بعض الأحيان التعرف على مرتكبيها بشكل مباشر وفقاً لإمكانية هذا الشخص على التخفي وراء تلك الوسائل التكنولوجية الحديثة من استخدام أسماء مستعارة وغيرها من الطرق لعدم التعرف عليه، ولذلك أصبحت تلك الجرائم من أهم الجرائم التي يهتم بها المجتمع الدولي والعديد من الدول ويعملون على تشريع العديد من القوانين والأنظمة القانونية لتنظيم عقوبة تلك الجرائم والحد منها[١]، وسوف نتعرف على هذه الجريمة في النظام السعودي والقانون المصري وصورها من **خلال فرعين أساسيين على النحو التالي:**

## الفرع الأول

## تعريف جريمة القذف الإلكتروني في النظام السعودي

يتم تعريف القذف لغوياً بأنه الرمي أي القول في الشخص بما ليس فيه من حقيقة، وهنا يتضح أن القائم بتلك الأفعال غير القانونية يعلم بعدم حقيقتها, وعلى الرغم من ذلك يقوم بها لتحقيق بعض الأهداف الخاصة به أو المرغوبة فيه من تشويه سمعته, أو غيرها من الأهداف الشخصية التي يرغب الشخص الجاني من تحقيقها بشكل مباشر.[٢]

ولقد أوضح النظام القانوني السعودي والمتعلق بنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية تعريفاً واضحاً للجريمة المعلوماتية وذلك من خلال المادة (١) والتي أكدت بأنها تعبر عن أي فعل غير قانوني يرتكب متضمنًا استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة لأحكام هذا النظام.[٣]

وجد أن النظام السعودي لم يضع تعريفاً واضحاً لجريمة القذف الإلكترونية التي تتم من خلال الرسائل الإلكترونية والتي تعتبر من أشهر أنواع الجرائم التي تقوم بشكل مباشر نتيجة لاستخدام هذه الوسائل المتقدمة في تحقيق بعض الأغراض غير المشروعة والتي تلحق الضرر بالغير، حيث إنها تعتبر من الجرائم المحرمة شرعاً,

---

[١] أانسام سمير، جريمتى القذف والسب عن طريق الإنترنت، مرجع سابق، ص١٦

[٢] أنسام سمير، جريمتي القذف والسب عن طريق الإنترنت، مرجع سابق، ص٢٣.

[٣] المادة (١) من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي.

أيضاً حيث أكدت الشريعة الإسلامية بأن حماية حرية الفرد وعدم تدخل الأشخاص في حياة الغير من أهم الأسس الإسلامية التي يجب أن تتوفر في المجتمع الإسلامي.[١]

حيث تنفرد تلك الجرائم الرقمية الحديثة بعدد من الخصائص التي تميزها عن تلك التقليدية ومنها أنها تقوم من خلال بعض الوسائل السريعة التي لا تحتاج أن يواجه الشخص شخصا أخر, ولكن يتم إرسال رسالة إلكترونية عبر وسائل التواصل, تحتوى على ألفاظ تشمل السب والقذف, وغيرها من الأفعال غير القانونية, وهنا يجد الجاني الوسيلة الأسهل لتحقيق جريمته, والتخفي وراء تلك الرسائل وعدم التعرف على الشخص الحقيقي وهويته, بسبب ما تمنحه تلك الوسائل من استخدام تلك الوسائل الإلكترونية بواسطة اسم مستعار, ولذلك تحتاج تلك الوسائل المتطورة وجود بعض الأساليب التكنولوجية الخاصة بالرقابة المتزايدة عليها, مما يوفر بعض سبل الحماية على الحياة الشخصية لتلك الأشخاص المستخدمة لها.[٢]

## الفرع الثاني

## تعريف جريمة القذف الإلكتروني في القانون المصري

لقد أوضح القانون المصري في قانون العقوبات رقم ٥٨ لعام ١٩٣٧ وخاصة المادة (٣٠٢) تعريفاً واضحاً لجريمة القذف بأنها كل جريمة يقوم بها قاذفاً والتي يسندها لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من هذا القانون أموراً لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه.[٣]

حيث اعتبر المشرع المصري أن جريمة القذف من الجرائم التي يجب معاقبة مرتكبيها والتي تلحق ضررا واضحا بشخص ما أو عدد من الأشخاص الآخرين، ولذلك أوضحت المادة (٤٩) من نفس القانون السابق أن العيب والإهانة والسب والقذف جرائم متماثلة, لكونها جرائم تمس الحالة الشخصية للفرد, وقد كانت هذه الجرائم تمارس ببعض الطرق التقليدية, من خلال المواجهة بين طرفين أو أكثر, أو من خلال الرسائل التقليدية, ولكن مع استحداث الوسائل التكنولوجية التي أصبحت تسهل قيام تلك الجرائم, من خلال إرسال رسائل تكنولوجية, تتم من خلال عدم

---

[١] جواهر على، جريمة القذف والسب عبر وسائل تقنية المعلومات، مرجع سابق، ص٣٣.
[٢] المصدر السابق، ص٣٦.
[٣] المادة (٣٠٢) من قانون العقوبات المصري.

المواجهة, ووفقاً لأسماء غير حقيقية، مما يصعب عملية البحث عنهم، وتظهر تلك المشكلة بشكل مباشر في وسائل التواصل الاجتماعي من خلال: تويتر, والواتس آب, وغيرها، والتي تمكن من إرسال رسائل إلكترونية في أي وقت، أو ترك تعليق على صورة أو فيديو أو خبر، مما جعل الأشخاص يتخطون كافة الحدود، ويتمكنون من الهجوم على أي شخص دون وجه حق, بألفاظ بها عبارات السب والقذف.[١]

## المطلب الثاني

## صور جريمة القذف بواسطة الرسائل الإلكترونية وآثارها

تُعد الجريمة من أخطر الظواهر الاجتماعية التي يواجها أي مجتمع كونها تعبر عن سلوك غير قانوني يفعله شخص أو عدد من الأشخاص تبعاً لعدد من الأركان ومنها المادية والتي تعبر عن الفعل الإجرامي الذي يقوم به وكذلك الركن المعنوي وهو يوضح ذلك القصد الجنائي المرغوب فيه لجريمته والتي تنبع من الداخل النفسي وهذا الفعل غير القانوني يشبع رغباته، وبالإضافة إلى تلك النتيجة الإجرامية التي تكون متوقعة وراء هذا الركن المادي والمعنوي حيث يهدف إلى سبب جنائي ما وتكون الجريمة عمدية تبعاً للعمد لارتكاب هذا النشاط الجرمي بشكل مباشر.[٢]

وتظهر تلك الجريمة المتعلقة بالقذف من خلال الأدوات الأكثر حداثة أو التكنولوجية وتتنوع صورها المختلفة والآثار التي تنتج عنها، والتي تهدف جميعها إلى استهداف شخص ما والاعتداء عليه بالألفاظ بدون وجه حق وذلك بغرض التشهير أو الضرر أو غيرها من الأسباب والصور الأخرى التي سوف يوضحها ذلك المطلب من البحث **من خلال فرعين أساسيين وهما:**

### الفرع الأول:

### أهم صور هذه الجريمة في النظام السعودي وآثارها

تُعد الجرائم الإلكترونية من الجرائم المستحدثة والتي تتعلق بالقوانين الخاصة بمكافحة الجرائم المتعلقة بتقنية المعلومات والتي تعمل جاهدة للوقوف أمام تلك الجرائم التي يتم ارتكابها بواسطة مجموعة من الأشخاص التي ترغب في استخدام الوسائل الإلكترونية بطريقة غير قانونية أو لتحقيق بعض الأغراض الشخصية التي تكمن في طياتها بعض الأغراض غير القانونية، حيث تختلف تلك الجرائم الحديثة عن تلك التي تتبع بطريقة تقليدية ولكن يعمل النظام السعودي على مواجهة عدد من الجرائم

---

[١] إيمان رضوان، جرائم السب والقذف، جامعة الشارقة، كلية القانون، ٢٠١٦، ص٥١.

[٢] المصدر السابق، ص٥٦.

الإلكترونية المختلفة والتي يمتد آثارها على الأشخاص والمجتمع أيضاً من نشر الجرائم وغيرها من الآثار السلبية الأخرى.[١]

ولقد أوضح النظام السعودي لمكافحة الجرائم التكنولوجية والمعلوماتية في المادة الثانية منه أن هذا النظام يهدف إلى الحد من وقوع جرائم المعلوماتية، وذلك بتحديد هذه الجرائم والعقوبات المقررة لكل منها، وبما يؤدي إلى المساعدة على تحقيق الأمن المعلوماتي في المملكة بالإضافة إلى حفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية وكذلك حماية المصلحة العامة, والأخلاق، والآداب العامة.[٢]

ومن أهم صور القذف الإلكترونية التي أشير إليها في النظام السعودي ما جاء في المادة(٣) من النظام السابق من خلال الدخول غير المشروع لتهديد شخص ما أو ابتزازه لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه، ولو كان القيام بهذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعًا[٣]

بالإضافة إلى أنها تشمل صور المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا، أو ما في حكمها, وعليه كذلك أضاف المشرع الصور المتعلقة بالتشهير بالآخرين, وإلحاق الضرر بهم, عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة.[٤]

## الفرع الثاني
## أهم صور تلك الجريمة في القانون المصري وآثارها

لقد أوضح المقنن المصري في قانون العقوبات, وخاصة المادة (٣٠٢) أن جريمة القذف هي فعل يتم إسناد الجاني أو الشخص القائم به عددا من الأمور, التي لو كانت صادقة أو حقيقية لأوجبت عقاب من أسندت إليه تلك التهمة, وفقاً للقوانين الموضحة، وعليه فإن القانون المصري جرم القذف الذي يعد مساسا بشرف المجني عليه, وتتنوع هذه الصور ويتنوع الضرر الواقع منها, مما أدى إلى جعل تلك الجريمة المتعلقة بالقذف من الجرائم التي يتم تنظيمها في قانون العقوبات وكذلك قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية كونها من الجرائم الخطيرة التي تمثل جرائم معلوماتية خطيرة وتزداد بزيادة الاستخدام غير القانوني لتلك الوسائل بشكل مباشر.[٥]

---

[١] انسام سمير، جريمتي القذف والسب عن طريق الإنترنت، مرجع سابق، ص٦٦.
[٢] المادة (٢) من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي.
[٣] المادة (٣) من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي.
[٤] المادة (٣) من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي.
[٥] المادة (٣٠٢) من قانون العقوبات المصري.

ونجد أن علة التجريم تكمن في مساسها بشكل مباشر بشخصية المجني عليه, واعتباره الشخصي في المجتمع، فهي من أشد الجرائم التي تمثل الاعتداء على الشرف والاعتبار وينتج عنها بعض الآثار الفادحة من الأضرار المادية والمعنوية التي لا يقبلها المجتمع حيث يكون مرتكب تلك الجريمة من الأشخاص الذين يقف أمامهم المجتمع وأشخاصه، وقد يصل الأمر إلى رفض ذلك الشخص مجتمعياً تبعاً لأفعاله غير الأخلاقية، والتي تمثل جريمة حقيقية واقعة على شخص ما، وتوقع عليه الضرر الواضح، ولذلك فإنها من الجرائم التي تعمل كافة الدول على محاربتها والحد منها بكافة الطرق الخاصة بها من الطرق التقليدية والمتطورة.[١]

ومن أشهر صور القذف التي تتم من خلال استخدام الهاتف المحمول أو التي يتم توجيهها إلى شخص, خلال عمله سواء كان موظفا عاما أو غيره من الصور المختلفة, التي تخدش بشرف واعتبار شخص ما, مما ينتج عنها بعض الآثار النفسية والمعنوية, والتي يعاقب عليها القانون بكافة أنواعها, للحد منها, وتطبيق القانون والمحافظة على أسس المجتمع السليم.[٢]

## المبحث الثاني

## أهم الإجراءات القانونية لجريمة القذف بواسطة الرسائل الإلكترونية في النظام السعودي والقانون المصري

من المتعارف عليه أن الجرائم التي يتم ارتكابها في المجتمع باختلاف صورها وأشكالها والطرق التي تتم من خلالها ينبغي أن تم مواجهتها وعقوبة الجاني حتى لا تنتشر تلك الجرائم في المجتمع ويؤدي ذلك إلى نشر الفوضى وعدم احترام القواعد القانونية الموجودة فيه، ولذلك فإن العديد من الدول تتمتع بتنظيم تلك النصوص والمواد القانونية التي توضح طرق ثبوت الجريمة في حالة وقوعها مع تحديد العقوبة الخاصة بها والتي تتناسب مع حجم الضرر الواقع على شخص أي المجني عليه أو عدد من الأشخاص مما ينتج عنه تحقيق العدالة المجتمعية بشكل مباشر.[٣]

وسوف يعمل هذا المبحث من البحث على توضيح الطرق الخاصة بثبوت تلك الجريمة في النظام السعودي وكذلك القانون المصري مع تحديد العقوبة الخاصة بها بشكل محدد، **وسوف يتم ذلك من خلال مطلبين أساسيين على النحو التالي:**

---

[١] سارة عياط، جريمة القذف على شبكة الإنترنت، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٤، ص٤٦.

[٢] سارة عياط، جريمة القذف على شبكة الإنترنت، مرجع سابق، ص ٧١.

[٣] سارة عياط، جريمة القذف على شبكة الإنترنت، مرجع سابق، ص٧٨.

## المطلب الأول

## طرق ثبوت الجريمة المعلوماتية والعقوبة الخاصة بها في النظام السعودي

لقد عمل النظام السعودي على توضيح بعض الأساليب التي يتم من خلالها ثبوت العديد من الجرائم ومنها جريمة القذف عبر الرسائل الإلكترونية، وتوضيح العقوبة الخاصة بها كونها تمس الحياة الشخصية والاعتبار الشخصي لهذا المجني عليه بشكل مباشر، **وسوف يتم توضيح ذلك من خلال هذا المطلب من خلال فرعين أساسيين وهما على النحو التالي:**

### الفرع الأول

### أهم طرق إثبات الجريمة المعلوماتية في النظام السعودي

يتم إثبات جريمة القذف في الفقه الإسلامي أو النظام السعودي من خلال بعض الطرق ومنها:

- **الإقرار**: حيث يعتبر الإقرار من أقوى الحجج القضائية التي من خلالها يعترف الشخص القاذف لشخص ما على نفسه بجريمته والتي تمت وفقاً لقراره الشخصي والذي لم يجبر عليه ومن هنا يجب أن يتم معاقبته على هذا الفعل غير القانوني بالطرق القانونية المحددة وفقاً للنظام.[١]
- **الشهود**: يتم ثبوت القذف بشهادة شاهدين عدلين وفي ذلك الفقه لا تقبل شهادة النساء مع الرجال كقول بعض الفقهاء، حيث تُعد هذه الشهادة من أهم الطرق التي يتم اللجوء إليها لثبوت جريمة القذف بالطرق التقليدية أو تلك التكنولوجية.[٢]
- **اليمين**: تعتبر تلك الطريقة من الطرق التي يتم الاعتماد عليها في حالات هذه الجريمة بطرقها التقليدية أو الأخرى المتطورة, والتي تتم فيما بعد القبض على الشخص المتهم، كأن يستحلف القاذف ليقدم شهادته أو أدلته لما يثبت به قيامه أو عدم قيامه بذلك الفعل غير القانوني.[٣]

### الفرع الثاني

### العقوبة المتعلقة بهذه الجريمة في النظام السعودي

لقد سن المقنن السعودي عددا من المواد القانونية التي توضح العقوبة القانونية المتعلقة بتلك الجريمة ومنها المادة (٣) من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية

---

[١] حاصل بن معدي، القذف الإلكتروني في الفقه الإسلامي والنظام السعودي، مجلة الدراسات العربية، العدد٣، ٢٠١٣، ص٦٦.

[٢] المصدر السابق، ص٧٣.

[٣] المصدر السابق، ص٧٧.

والتي تؤكد معاقبة هذا الجاني بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين وتقع على كل شخص يرتكب الجرائم المعلوماتية الآتية:[١]

- المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة من خلال استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا، أو ما في حكمها.
- التشهير بالآخرين, وإلحاق الضرر بهم, عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة.بالإضافة إلى المادة (٦) من نفس النظام والتي تقر بضرورة المعاقبة بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين لكل شخص يرتكب هذه الجرائم المعلوماتية الآتية:[٢]
- إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام أو القيم الدينية، أو الآداب العامة وكذلك حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده, أو إرساله، أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية, أو أحد أجهزة الحاسب الآلي.[٣]

## المطلب الثاني

## طرق ثبوت الجريمة المعلوماتية والعقوبة الخاصة بها في القانون المصري

لقد عمل القانون المصري على توضيح بعض الأساليب التي يتم من خلالها ثبوت العديد من الجرائم, ومنها جريمة القذف عبر الرسائل الإلكترونية وتوضيح العقوبة الخاصة بها كونها تمس الحياة الشخصية والاعتبار الشخصي للمجني عليه بشكل مباشر، **وسوف يتم توضيح ذلك من خلال هذا المطلب من خلال فرعين أساسيين وهما على النحو التالي:**

### الفرع الأول

### أهم طرق إثبات الجريمة المعلوماتية في القانون المصري

لقد أوضح القانون المصري أن الجرائم المتعلقة بالوسائل المعلوماتية تتبع بعض الطرق المحددة لكي يتمكن من ثبوتها والفحص فيها بشكل مباشر وتتضح في إسناد تلك الجريمة إلى شخص ما أي اتهامه بهذه الجريمة من خلال بعض الرسائل الإلكترونية وكذلك تقديمها إلى الجهات المختصة التي تفحص فيها ومن ثم النظر في تلك الواقعة الحقيقية التي نتج عنها الأثر النفسي والمعنوي للمجني عليه ومن بين تلك

---

[١] المادة (٣) من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي.
[٢] المادة (٦) من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي
[٣] المادة (٦) من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي

الطرق الخاصة بالإثبات ما أوضحته المادة (٣٠٢) من قانون العقوبات المصري والتي توضح أن الطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم الفقرة السابقة إذا حدث بسلامة نية وبشرط أن يثبت المتهم حقيقة كل فعل أسنده إلى المجني عليه، وتلزم الجهات الإدارية بتقديم ما لديها من أوراق أو مستندات معززة لما يقدمه المتهم من أدلة لإثبات حقيقة تلك الأفعال.[١]

## الفرع الثاني

## العقوبة المتعلقة بهذه الجريمة في القانون المصري

لقد اهتم المقنن المصري بتوضيح العقوبات الخاصة بجريمة القذف الإلكتروني، أو من خلال الوسائل التكنولوجية، والتي تدخل في حيز الجرائم المتعلقة بالاعتداء على حرمة الحياة الخاصة والمحتوى المعلوماتي غير المشروع، والتي تم تنظيم العقوبة الخاصة بها في قانون رقم ١٧٥ لعام ٢٠١٨ بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات وعلى وجه الخصوص المادة (٢٥) منه والتي أقرت بمعاقبة أي شخص اعتدى على أي من المبادئ أو القيم الأسرية في المجتمع المصري، أو انتهك حرمة الحياة الخاصة أو أرسل بكثافة العديد من الرسائل الإلكترونية لشخص معين دون موافقته بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين.[٢]

بالإضافة إلى أن المادة (٣٠٣) من قانون العقوبات المصري أن جريمة القذف يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسة عشر ألف جنية، في حين إذا وقع القذف في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو كذلك مكلف بخدمة عامة كانت العقوبة تتمثل في الغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه.[٣]

وكذلك أوضحت المادة (٣٠٨) أنه إذا تضمن العيب أو الإهانة أو القذف أو السب الذي ارتكب بإحدى الطرق المبينة في المادة (١٧١) طعناً في عرض الأفراد أو خدشاً لسمعة العائلات تكون العقوبة الحبس والغرامة معاً.[٤]

---

[١] المادة (٣٠٢) من قانون العقوبات المصري.
[٢] المادة (٢٥) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصري.
[٣] لمادة (٣٠٣) من قانون العقوبات المصري.
[٤] المادة (٣٠٨) من قانون العقوبات المصري.

**الخاتمة:**

تُعد جرائم الوسائل التكنولوجية أو المعلوماتية من أخطر الجرائم التي ظهرت في الوقت الحالي في العديد من المجتمعات حيث إنها يتم ارتكابها بطرق حديثة والتي تمثل أكثر سهولة وأقل جهد بالإضافة إلى إمكانية تخفي الجاني وراء تلك الوسائل غير المرئية والتي يستخدمها العديد من الأشخاص من خلال بعض الأسماء المستعارة وغير الحقيقية ومن هنا ظهرت ضرورة وجود قواعد قانونية وأنظمة قانونية تعمل على مواجهة تلك الجرائم بشكل مباشر، والتي تتبين في القانون المتعلق بمكافحة جرائم تقنية المعلومات في عدد من الدول.

**النتائج:**

لقد توصل ذلك البحث إلى عدد من النتائج ومنها:

١. جريمة القذف بواسطة الرسائل الإلكترونية هي الجريمة التي يتم ارتكابها عن طريق توجيه بعض الألفاظ من شخص إلى أخر لكي تمس المصلحة الشخصية أو سمعة شخص أخر بحجة التشهير به ومن ثم نشر فكرة ما خاطئة عن ذلك الشخص أمام شخص أخر أو أمام ذلك المجتمع الذي يعيش فيه، وتتنوع معايير هذه الجريمة ومنها الركن المادي والمعنوي لكي تكتمل تلك الجريمة وتصل إلى نتائجها المقصودة منها.

٢. أهم الاختلافات المتعلقة بالجريمة الخاصة بالقذف عبر الرسائل الإلكترونية عن تلك التقليدية بأن الأولى تتم من خلال منصات التواصل الاجتماعي وعبر بعض الطرق التكنولوجية ولكن الأخرى تتم من خلال الطرق التقليدية أو القديمة.

٣. تتمثل أهم أركان تلك الجريمة في الركن المادي الذي يعبر عن الفعل المادي الملموس للجريمة والذي يقوم به الجاني بالإضافة إلى الركن المعنوي الذي يشمل الهدف النفسي أو القصد الجنائي من تلك الجريمة وكذلك نتيجة السببية التي تربط كلاً منهما بغيره.

٤. لقد اهتم النظام السعودي بمعالجة تلك الجريمة المتطورة والذي نص على عقوبتها من خلال ذلك المرسوم الملكي الخاص برقم م/١٧ لعام ١٤٢٨ والمتعلق بنظام مكافحة جرائم المعلوماتية، ومن أهمها المادة (٣), (٦) في النظام نفسه.

٥. لقد أقر المشرع المصري بتجريم تلك الجريمة التي تعبر عن المساس الواضح بشرف المجني عليه واعتباره، ومن ثم وضع بعض الإجراءات وعددا من المواد القانونية التي تجرم تلك الجريمة وكيفية المعاقبة عليها, ومنها ما تم توضيحه في

المادة (٢٥) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصري.

**التوصيات:**

**لقد توصل هذا البحث إلى عدد من التوصيات ومنها:**

١. ينبغي أن يقوم المشرع السعودي بتوضيح تعريف محدد لجريمة القذف بالوسائل الإلكترونية.

٢. ضرورة اهتمام السلطات والجهات المعنية في الدول محل الدراسة بمراقبة الوسائل الإلكترونية التي يتم من خلالها إرسال بعض الرسائل السريعة والتكنولوجية من خلالها ومن ثم منع وقوع تلك الجرائم من القذف الإلكتروني وغيرها.

٣. ينبغي أن يعيد المشرع المصري النظر في القوانين الخاصة بقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات مع إضافة بعض القوانين التي تشمل تلك الحالة من الجرائم الإلكترونية وهي القذف على وجه الخصوص بشكل موسع.

**المراجع:**


- أنسام سمير، جريمتي القذف والسب عن طريق الإنترنت، مجلة رسالة الحقوق، العدد٢، ٢٠١٥.
- إيمان رضوان، جرائم السب والقذف، جامعة الشارقة، كلية القانون، ٢٠١٦.
- حاصل بن معدي، القذف الإلكتروني في الفقه الإسلامي والنظام السعودي، مجلة الدراسات العربية، العدد٣، ٢٠١٣.
- جواهر علي، جريمة القذف والسب عبر وسائل تقنية المعلومات، رسالة ماجستير، جامعة الشارقة، كلية القانون، ٢٠٢٠.
- سارة عياط، جريمة القذف على شبكة الإنترنت، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٤.
- سريج هشام، جريمة القذف على شبكة الإنترنت، رسالة ماجستير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، كلية الحقوق والعلوم السياسية, ٢٠١٨.
- القانون الخاص برقم ١٧٥ لعام٢٠١٨ والمتعلق بمكافحة جرائم تقنية المعلومات.
- المادة (١) من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي.
- المادة (٢) من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي.
- المادة (٣) من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي
- المادة (٦) من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي
- المادة (٢٥) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصري.
- القانون الخاص برقم ٥٨ لعام ١٩٣٧ والمتعلق بإصدار قانون العقوبات
- المادة (٣٠٢) من قانون العقوبات المصري.
- المادة (٣٠٣) من قانون العقوبات المصري.
- المادة (٣٠٨) من قانون العقوبات المصري.
- المرسوم الملكي الخاص برقم م/١٧ بتاريخ ١٤٢٨/٣/٨ والمتعلق بنظام مكافحة جرائم المعلوماتية.